إنتاج التنقلات

من التكوينات الجديدة ، المجلد 43 (2001): 25-11

تيم كريسويل

ترجمة بتصريف

أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة المحرر

إن لموضوع العداء المتأصل بين المجتمعات البدوية الرعوية والمجتمعات الزراعية المستقرة تاريخاً في الجغرافيا يعود إلى راتزل ، الذي كتب في كتابه "فولكركونده" (1885-1888): "... وكما أن تربة العالم القديم تتميز بخط كبير لشريط من الهضاب ، يمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ ، تحده من كلا الجانبين جبال ومنخفضات خصبة ، فإن الصراع بين البدو والمستوطنين ، وبين الرعاة وفلاحي التربة...". ومثل راتزل ، بنى العديد من الجغرافيين - وربما معظم علماء الاجتماع أيضاً - فهمهم للعالم على افتراض أن الثبات في المكان هو القاعدة ، وأن التنقل يُمثل نوعاً من الانحراف عن هذه القاعدة . بالنسبة لراتزل ، كان الثبات في المكان شرطاً ضرورياً للثقافة والحضارة المتقدمة .

بعبارة أخرى ، يمكن القول إن القدرة على تحديد المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة (على سبيل المثال ، قوة الإمبريالية والاستعمار) هي أيضاً القدرة على تعريف الثبات في المكان كمعيار اجتماعي ، والتنقل كشدوذ أو خلل وظيفي . غالباً ما يكون من مصلحة الدول الإقليمية ، على سبيل المثال ، الحد من التنقل المادي لمواطنيها (كان هذا هو الحال بالتأكيد في كل من الاتحاد السوفيتي والصين في عهد ماو تسي تونغ) . وبالمثل ، نظر العديد من علماء الاجتماع للتنقل كنتيجة لنوع من "المشكلة" الاجتماعية (مثل عدم المساواة في الدخل بين المدن والأرياف) ؛ فالتنقل هو شيء يحدث "لإصلاح" الأمور عندما لا تعمل حالة السكن الطبيعية بشكل صحيح . واستمراراً لهذا الموضوع ، يُنظر عادةً إلى وصول المهاجرين ، أو "الغرباء" عند سيميل ، على أنه مشكلة تتطلب أشكالاً مختلفة من التدخل الاجتماعي .

إن هذا الارتباط بين السكن والسلطة هو ما دفع العديد من المنظرين إلى تصور التنقل كظاهرة تخريبية . لقد زرع "البدو" القاعدة ، وقدموا نموذجاً جديداً للتفكير في مقاومة التشكيلات الاجتماعية المهيمنة (الإمبراطوريات ، والمستعمرات ، والأمم ، والنظام الأبوي) . يمكن رؤية هذا الدافع ، على سبيل المثال ، في كتاب "الثقافات المتنقلة" لجيمس كليفورد . مع ذلك ، يسعى تيم كريسويل إلى صياغة فكرة عن التنقل لا تُضفي طابعاً رومانسياً على الحركة كونها تخريبية بطبيعتها ، بل تنظر إليها على أنها "منتجة اجتماعياً" .

يرى كريسويل أن التنقل هو حركة تُكتسب معناها في أي سياق اجتماعي مُحدد . يجادل كريسويل بأنه في الجغرافيا ، اتخذ التقييم المعياري للسكن على حساب التنقل عباءة علم موضوعي ومجرد خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، مع تحول "علم المكان" إلى هذا التخصص . ويشير إلى أن الحركة كانت تُعد مجرد حاجة للانتقال من المكان أ إلى المكان ب ، أي الحاجة إلى تغيير المواقع . بل ويجادل كريسويل بأن علم المكان كان يشكك في الحركة . فالمظروف المثلى ، التي تكون فيها الأنشطة البشرية في أوج كفاءتها ، من شأنها أن تقلل من الحاجة إلى الحركة ، وبالتالي فإن الحركة نفسها تُمثل نوعاً من الخلل الاجتماعي . ويرى كريسويل أن هذا يجعل الحركة "مُختلة" . كما جعلها ذات معنى ضمن سياق اجتماعي محدد : في هذه الحالة ، سياق نظرية التحديث والعلم الوضعي .

تسعى فكرة كريسويل عن الحراك ، إبدأً ، إلى استكشاف الطرق العديدة التي أنتجت بها الحركة اجتماعياً ، وجعلتها ذات معنى ضمن سياقات تاريخية وجغرافية محددة . ويجادل بأن هذا النهج يتجنب الربط الضروري بين الحراك ومقاومة السلطة ، لأنه يُشير إلى أن الحراك يمكن أن يكون بسهولة امتيازاً للأقوياء . في الواقع ، هذا هو بالضبط نوع النقد الذي وُجه إلى كتاب كليفورد "الثقافات المتنقلة" : إن إعادة التفكير في الثقافة من خلال السفر يُخاطر بفقدان رسوخ الموقع ، حيث ما تزال السياقات الاجتماعية المثقلة بعلاقات القوة والمهيكلية في الاختلاف تُشكل السلوك .

يرى كريسويل أن الحراك "المنتج اجتماعياً" يُراقب عن كثب علاقات القوة والهياكل هذه ، دون أن يُعطي بالضرورة الأولوية لمقاومتها . درس تيم كريسويل على يد بي فو توان في جامعة ويسكونسن ، وهو الآن أستاذ الجغرافيا البشرية في رويال هولواي ، جامعة لندن . إلى جانب العديد من المقالات والأبحاث والمجموعات المحررة ، ألف كريسويل كتاب "في المكان / خارج المكان : الجغرافيا والأيدولوجيا والتجاوز" (1996) ، و"المتشرد في أمريكا" (2001) ، و"على الطريق : التنقل في العالم الغربي الحديث" (2006) . وهو أيضاً عضو في هيئة تحرير مجلة "التنقلات" . ينبع عمل كريسويل في مجال التنقل من اهتمامه طويل الأمد بجغرافيات الإقصاء والشمول ، وكيف تُعبّر هذه الجغرافيات عن نفسها من خلال مفاهيم المكان والفضاء والتنقل . ويجادل كريسويل **بأن الجغرافيا قوة مُكوّنة للحياة الاجتماعية ، وليست مجرد انعكاس لقوى أخرى** . وهكذا ، فإن التخيلات الجغرافية - على سبيل المثال ، عد السكن في المكان "طبيعياً" - لها تأثيرات حقيقية على حياة الناس (كما يتضح في الاختيار أدناه ، في اعتقال فريد إدواردز لمساعدته في هجرة صهره إلى كاليفورنيا عام 1939) . تشمل الأعمال ذات الصلة التي تناولت مواضيع مماثلة للتنقل كتاب جون أوري "علم الاجتماع خارج المجتمعات" (2000) ، وكتاب روسلر "في مكان الجمهور" (1998) ، وكتاب غوتدينر "الحياة في الهواء" (2001) .

في ديسمبر 1939 ، غادر فريد إدواردز منزله في ماريسفيل ، كاليفورنيا ، وسافر إلى سبور ، تكساس ، قاصداً إعادة صهر زوجته ، فرانك دنكان ، وهو مواطن أمريكي ومقيم في تكساس . غادروا سبور في يوم رأس السنة الجديدة في سيارة قديمة . كان دنكان ، الذي كان عاطلاً عن العمل لبعض الوقت ، يحمل معه عشرين دولاراً . دخلوا كاليفورنيا في 3 يناير ، و وصلوا إلى ماريسفيل في 5 يناير . وبحلول وصولهم ، كان دنكان قد أنفق العشرين دولاراً التي كان يحملها . وظل عاطلاً عن العمل لمدة عشرة أيام قبل أن يحصل على إغاثة من إدارة أمن المزارع .

لم تكن تحركات إدواردز ودنكان استثنائية . فقد كانت الهجرة إلى كاليفورنيا من تكساس وأركنساس وأوكلاهوما وولايات أخرى شرفاً موضع درجات متفاوتة من الذعر الأخلاقي منذ أواخر عشرينيات القرن الماضي . انتقل المهاجرون المعروفون باسم أوكيز وأركيز إلى كاليفورنيا سعياً وراء فرص عمل وُعدوا بها في مراكز الأعمال الزراعية الجديدة في وديان كاليفورنيا عقب العواصف الترابية في السهول الكبرى . وبحلول الوقت الذي وصل فيه دنكان إلى كاليفورنيا ، كان معظم المهاجرين يبحثون عن عمل في قطاع الدفاع . وفي هذا القطاع ، حصل دنكان أخيراً على وظيفة - في مصنع كيماويات في بيتسبرغ ، كاليفورنيا . ما جعل رحلة دنكان جديرة بالملاحظة هو أنها أدت إلى سرد قصته ، وقصة صهره ، في المحكمة العليا .

في 17 فبراير 1940 ، أُدين فريد إدواردز في محكمة قضاة بلدة ماريسفيل ، مقاطعة يوبا ، بانتهاك المادة 2615 من قانون الرعاية الاجتماعية والمؤسسات لولاية كاليفورنيا . تنص المادة على الاتي : "كل شخص أو شركة أو مؤسسة ، أو مسؤول أو وكيل لها ، يُدخل أو يُساعد في إدخال أي شخص مُعسر إلى الولاية ، وهو يعلم أنه مُعسر ، يكون مُذنّباً بارتكاب جنحة" . أُحيلت القضية إلى المحكمة العليا لولاية كاليفورنيا

في 26 يونيو 1940 ، حيث تم تأييد الحكم . ثم تقدم إدواردز بطلب استئناف أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة ، حيث مثله صمويل سلاف من الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية . وقُدِّمت المرافعات الشفوية يومي 28 و 29 أبريل/نيسان 1941 ، ثم مرة أخرى في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1941.

وأصدرت المحكمة حكمها في 24 نوفمبر/تشرين الثاني . وكان السؤال المطروح أمام المحكمة هو ما إذا كانت المادة 2615 من قانون الرعاية الاجتماعية والمؤسسات في كاليفورنيا تنتهك الدستور الفيدرالي : "طلب من المحكمة الإجابة عن السؤال عما إذا كان المواطن العامل في دولة تحمي حرية تنقل منتجات حقولها ومصانعها ومناجمها عبر حدودها ، لا يتمتع بنفس حرية التنقل الممنوحة للسلع التجارية . رفضت المحكمة العليا قانون كاليفورنيا بثلاثة آراء مختلفة توضح بوضوح سياسات التنقل المتباينة دائماً . جادل القاضي بيرنز بأن القانون يُشكل عبئاً غير دستوري على التجارة بين الولايات . أصدر بيرنز رأي المحكمة مشيراً إلى أن قوانين مماثلة كانت سارية في كاليفورنيا منذ عام 1860 . واستند حكمه إلى المادة 1 ، القسم 8 من الدستور ، التي تُفوض الكونجرس سلطة تنظيم التجارة بين الولايات . اعتقد بيرنز أن نقل الأشخاص عبر حدود الولاية يُعدّ تجارة ، وأن قانون كاليفورنيا يُشكّل عائقاً غير دستوري أمام التجارة بين الولايات .

بوضع وتطبيق قانون يحمي كاليفورنيا من تهديد مزعوم للصحة والأخلاق والمالية ، حاولت الولاية فعلياً التخلص من المشاكل الشائعة بين جميع الولايات من خلال وضع قيود على الحركة . وبالتالي ، خلص القاضي بيرنز إلى أن دكان محمي لأن حركته لا تختلف عن أي حركة أخرى قد تُشكّل تجارة - فالمعوزون لا يختلفون عن البرتقال أو الآلات الزراعية أو رأس المال . وأيد القاضي دوغلاس هذا الرأي ، وأراد توسيع نطاق عدم دستورية هذا القانون . كتب دوغلاس : "أرى أن حق الأشخاص في التنقل بحرية من ولاية إلى أخرى يحظى بحماية أكبر في نظامنا الدستوري من حركة الماشية والفواكه والصلب والفحم عبر حدود الولايات" . وجادل بأن حق التنقل لا يحميه قانون التجارة بين الولايات ، بل بند الامتيازات والحصانات في التعديل الرابع عشر للدستور .

وأشار دوغلاس إلى قضية سابقة (كراندال ضد نيفادا 1867) حيث أُلغيت ضريبة نيفادا على الأشخاص الذين يغادرون الولاية بواسطة شركة نقل عام ، وذلك بسبب الحكم بأن الحق في التنقل بحرية بين الولايات هو مسألة تتعلق بالمواطنة الوطنية . ويرى دوغلاس أن الحق في التنقل من مكان إلى آخر حسب الرغبة هو سمة من سمات الحرية الشخصية التي يحميها التعديل الرابع عشر . وبالتالي ، فإن وضع عائق أمام التنقل الشخصي من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف حقوق المواطنة الوطنية وإضعاف مبادئ المساواة . على الرغم من أن القاضيين بيرنز ودوغلاس توصلا إلى النتيجة نفسها ، إلا أنهما استخدمتا أسساً منطقية مختلفة تماماً للوصول إلى هذه النتيجة . عرّف بيرنز قدرة دكان على التنقل بأنها لا تختلف لأغراض القانون في هذه القضية عن قدرة أي سلعة تجارية . وبهذا المعنى ، كانت قدرة دكان على التنقل مماثلة لقدرة آلة . استند دوغلاس في حجته إلى أسس أوسع نطاقاً للمواطنة الوطنية - وهي سمة إنسانية خاصة لا يمكن أن تشترك فيها البرتقال والآلات .

صدر الرأي النهائي المتوافق من القاضي جاكسون الذي فرّق بشكل أكبر بين القدرة على التنقل في حكمه . لم يجد فقط منطقاً مختلفاً للدفاع عن قدرة دكان على التنقل ، بل نفى صراحةً شرعية دفاع بيرنز التجاري . وجادل قائلاً : "إن هجرات إنسان ، يُتهم بأنه لا يملك شيئاً يمكن بيعه ولا يملك ما يشتريه ، لا تتناسب بسهولة مع مفاهيمي حول ماهية التجارة" . إن القول بأن مقياس حقوقه هو بند التجارة من المرجح أن يؤدي في النهاية إما إلى تشويه القانون التجاري أو إلى تشويه حقوق الإنسان . وبدلاً من ذلك ، ركزت

حجة جاكسون على حقيقة جنسية دنكان للولايات المتحدة - وهي حقيقة جعلت من المستحيل على الدول تقليص حصاناته وامتيازاته ، والتي شملت حرية التنقل .

إلا أن جاكسون لم يتوقف عند هذا الحد . فقد جادل ، على عكس دوغلاس ، بأن الحق في حرية التنقل ، الذي يشكل جزءًا من المواطنة ، كان في الواقع محدودًا . وأشار ، على سبيل المثال ، إلى أن الدول كانت قادرة على منع حركة الهاربين من العدالة والأشخاص الذين يُحتمل أن يتسببوا في عدوى . كان جوهر المسألة ، بالنسبة لجاكسون ، هو ما إذا كانت هناك سمة مميزة للمعوزين يمكن أن توفر أساسًا قانونيًا لتقييد حرية التنقل بين الولايات . وكان استنتاجه أن "العوز" في حد ذاته ليس مصدرًا للحقوق ولا أساسًا لحرمانهم منها . إن مجرد انعدام التمويل حقيقة محايدة - دستوريًا ، لا أهمية لها ، مثل العرق أو العقيدة أو اللون .

باختصار ، في قضية إدواردز ضد كاليفورنيا ، اتخذت المحكمة العليا قرارات بناءً على الاختلافات والتشابهات بين أشكال التنقل . على مدار ثلاثة أحكام ، قورنت رحلة دنكان وإدواردز ، من الناحية القانونية ، برحلة البرتقال ، وحافلة مليئة بالأشخاص المغادرين من نيفادا وهاربين مجهولين من العدالة . بينما حكم القاضي بيرنز ضد كاليفورنيا استنادًا إلى أوجه التشابه المتصورة بين تجارة السلع وحركة الأشخاص ، اتفق آخرون على أن حركة الأشخاص محمية بشكل فريد بموجب التعديل الرابع عشر ، وليست مُشابهة للتجارة . وقيل أيضًا إنه ، على عكس الإجماع أو المرض ، فإن العوز ليس سمة إنسانية يُمكن استخدامها لمنع الحركة . في كل حالة ، أُعيد تشكيل الحركة فيما يتعلق بأنواع أخرى من الحركة .

أروي هذه القصة لثلاثة أسباب . أولًا ، تتعلق هذه القصة ، بلا شك ، بمسألة الحركة . فهي تتضمن نزوح الأشخاص من النقطة أ إلى النقطة ب . ثانيًا ، تُشير إلى أن الحركة البشرية تُكتسب معناها في السياق الاجتماعي والثقافي ، وفي هذه الحالة في محكمة قانونية . ثالثًا ، تُشير إلى الطبيعة الحاسمة للاختلافات المتصورة والفعلية بين أشكال الحركة . إنها تُوضِّح سياسات الحركة . أود أن أعتنم هذه الفرصة للتفكير في جميع هذه النقاط بمساعدة عدد من القصص الأخرى . هدفي هو استكشاف إمكانات وضع وصفٍ لإنتاج الحراك . أقول "إمكانات" لأنني لا أعتقد أن هذا الأمر قد طُوِّر بشكلٍ صريحٍ وشامل . أعني بالوصف إطارًا تفسيريًا للتفكير في الحركة البشرية - أريد أن أرسم طريقةً للتفكير في الحراك تُراعي خصوصية أنواع مُعينة من الحركة - إطارًا مُدمجًا فيه الاختلاف ، ولكنه قادرٌ على تفسير هذا الاختلاف . نقطة انطلاقي هي إعادة صياغة تكرار هنري لوفيفر [في كتابه "إنتاج المكان" 1991] حول إنتاج المكان ، والقول إن الحراك (الاجتماعي) هو نتاج (اجتماعي) . ما الذي أقصده عندما أتحدث عن الحراك ؟

نقاط البداية

إن التفكير في الحراك على أنه مُنتج يُشير إلى الطبيعة الاجتماعية للحركة ، سأتناول هذا لاحقًا . دعونا نبدأ ، بدلاً من ذلك ، بالحركة . فالحركة المجردة من معناها الاجتماعي تُصبح تجريديًا . تصف الحركة فكرة فعل النزوح الذي يسمح للأشياء والأشخاص والأفكار - الأشياء - بالتنقل بين المواقع (عادةً ما تُشار إليها بالنقطة أ والنقطة ب في المناقشات المجردة والوضعية للهجرة) . الحركة هي الواقع العام للنزوح قبل تحديد نوع واستراتيجيات ومسارات النزوح ، تُؤخذ الآثار الاجتماعية لتلك الحركة في الحسبان . ويمكن توضيح مفهوم الحركة غير الاجتماعية من خلال أعمال الجغرافيين في سبعينيات القرن الماضي حول الهجرة . من المفيد النظر إلى الجغرافيا هنا ، ليس كموضوع أو تخصص ، بل كأثر ثقافي يحتاج إلى تفسير . فكما انشغل القانون ، كنظام ثقافي ، بتفسير حركة دنكان وإدواردز ، انشغلت الجغرافيا بمحاولة فهم ووصف وتفسير

الحركة .

الحركة وعلم المكان

تزرخر كتب الجغرافيا المدرسية في سبعينيات القرن الماضي بإشارات إلى الحركة والتنقل والهجرة . في الواقع ، كانت الظاهرة المعروفة باسم **التفاعل المكاني** عاملاً أساسياً في تطوير المناهج النظرية لعلم المكان . عُرف التفاعل المكاني بأنه جميع أشكال الحركة بين مكانين أو أكثر . وكان محور نماذج التفاعل المكاني هو الأسئلة المتعلقة بأسباب **الحركة** بين موقع وآخر . على سبيل المثال ، يوضح كتاب "جغرافية الحركة" [لوي ومورياداس ، ١٩٧٥] أن : **"الحركة تحدث بقدر ما يكون لدى الناس القدرة على إشباع رغباتهم المتعلقة بالسلع والخدمات والمعلومات أو التجارب في مكان آخر غير مكانهم الحالي ، وبقدر ما تكون هذه الأماكن الأخرى قادرة على إشباع هذه الرغبات"** . لم يكن جوهر نماذج الحركة هذه الحركة نفسها ، بل **المزايا النسبية للمواقع التي تحدث بينها حركة الأشخاص والسلع والمعلومات** .

يشير كتاب آخر إلى أنه : يمكننا أن نتخيل كل **مهاجر** يُعطي قيمة لموقعه الحالي وقيماً أخرى للأماكن التي يمكن أن يكون فيها . يقارن وضعه الحالي بالوضع المحتمل في مكان آخر . ثم يُقيّم البدائل المختلفة وفقاً لمسافاتها ومدى خطورة كل منها برأيه . وأخيراً ، يختار الاستراتيجية التي يعتقد أنها الأنسب له . **تكمّن أسباب الحركة في المواقع التي يُمكن تركها والمواقع التي يُمكن نقلها إليها** . مفاهيم مثل فائدة المكان وعدم فائدته ، والتكامل (توافق الاحتياجات والعرض) ، وقابلية النقل (قدرة شيء ما على...) عُرضت أسباب الحركة (الحركة) . وتساءلت دراسات التنقل السكني عن سبب انتقال الناس ، وكيف يختارون وجهة انتقالهم ، والقيود والحدود المفروضة على الحركة .

وعندما كان فعل التنقل نفسه هو محور الاهتمام ، فقد كان مجرد خريطة للطرق تُشير إلى كثافة الحركة على طول هذه الطرق . كما جرت محاولة التمييز بين أنواع الحركة . وهكذا ، فُصلت حركة الفرد أو الشيء من نقطة إلى أخرى عن انتشار فكرة أو مجموعة سكانية عامة لم تتضمن انطلاقاً أصلياً من النقطة أ إلى النقطة ب . وعلى العموم ، كان الهدف من هذه الاعتبارات "العلمية" للحركة هو استبعاد تلك العوامل ذاتها التي تُميز التنقلات ، وبالتالي تقديم نموذج عام للحركة . وعلى حد تعبير لوي ومورياداس : لقد حاولنا تقديم عرض للانضباطات والعمليات الأساسية التي قد تؤدي إلى فهم حركة البشر...

ويمكن معالجة الحركة في كل من آسيا وأمريكا الشمالية بشكل كافٍ في الإطار نفسه . أمثلتنا مأخوذة في الغالب من السياق الأمريكي ، ولكن يمكن استبدال البدائل بسهولة . على أي حال ، قد تكون هذه النقطة غير ذات صلة ، لأن الأمثلة تهدف إلى دعم التعميمات : وبالتالي ، فإن تحديد ما إذا كانت رحلة للحصول على رعاية طبية ، على سبيل المثال ، إلى طبيب سحر أو إلى مجمع طبي ، أمر غير ذي صلة على الإطلاق وبالمثل ، قدم أبلر وأدامز وغولد [التنظيم المكاني : رؤية الجغرافي للعالم، 1972] بعض الأوصاف الرائعة لما يسمونه "الحركات المثالية" . أحد أنواع الحركة المثالية هو الانتقال من منطقة إلى خط . يصف هذا النوع من الحركة أشياء متنوعة ، مثل تدفق المياه من سقف إلى ميزاب ، وانتقال الركاب من ضاحية إلى طريق سريع ، وتآكل التربة في خندق . يُفسر ذلك بمبدأ "أقل جهد صافٍ" الذي يُقال إنه ينظم الحركة ويُفسر الأنماط الملحوظة في الطبيعة والحياة الاجتماعية . من المثير للاهتمام أن الحركة ، من وجهة نظر بعض المختصين في علم المكان ، تُعد "مُختلة وظيفياً" ، إذ يُفترض أن تُنظّم الهياكل المكانية بطريقة تُقلّل الحاجة إلى الحركة . وهكذا ، فإن ترتيب الغرف في المنازل وتسلسل الجداول في قبو الصرف الصحي كلاهما محاذاة مكانية وُضعت لتقليل الحاجة إلى الحركة ، وبالتالي درجة الاختلال الوظيفي . يشير هذا الوصف للاختلال

الوظيفي إلى الشكوك الأوسع حول كل ما هو متحرك . شكوكٌ انقلبت واحْتُفي بها مؤخرًا في النظرية الاجتماعية والثقافية .

التنقل كمقاومة

من السهل نسبيًا انتقاد تجريدات علم المكان ، ولكن هناك طرق أخرى أكثر إغراءً لجعل التنقل يبدو متمثالًا بشكلٍ غريب . جادل العديد من أبطال الفكر النقدي الحديث ، بل وبعض بطلاته ، ضمنياً وصريحاً ، بأن للحركة علاقة مميزة بالمقاومة ، تماماً كما يُربط إنتاج المساحات والحدود غالباً بالهيمنة . ويبدو أن للحركة طابعاً سريعاً ومتجاوزاً ، يتجاوز الحدود ، ويكسر تعريفات ما هو مناسب . في الواقع ، يتخذ عدد من المنظرين ، من باختين إلى دي سيرتو إلى دولوز وغاتاري ، الحركة مجازاً مركزياً للحركات المناهضة للنظام من نوع أو آخر . ويطرح تطوير باختين للغرابية والكرنفالية [في كتابه "رابليه وعالمه"، 1984] في كثير من الأحيان ضحك وحركة الجسد الدنيوي اليومي كترياق للخطورة الهائلة للثبات والاستقرار . وتمتلى أوصافه للكرنفال بإشارات إلى السيولة والحركة في مقابل الصلابة واللياقة . العالم الشكلي المكتمل ساكن ، بينما الحياة اليومية متحركة . تُكرر مناقشات ميشيل دو سيرتو للاستراتيجية والتكتيك هذا [ممارسة الحياة اليومية، 1984].

الاستراتيجية سلاح الأقوياء ، وتعتمد قوتها على تثبيت الحدود وتحديد مكان مناسب للعمل . أما التكتيك ، كسلاح الضعفاء ، فهو متحرك وخفي ، يتميز بكلمات مثل المكر والتخريب . التكتيكات تعمل مؤقتاً ولا تُثبت أبداً . الأقوياء يخلقون المساحات ، لكن الضعفاء يستغلونها . يُحشد دولوز وغواتاري [علم الترحال: آلة الحرب، 1986] شخصية البدوي كرمز للفضاء الأملس والمتحرك ، الذي لا تميزه خطوط تنظيم الدولة الشجري . من الناحية التجريبية ، لاحظ جيمس سكوت [الرؤية كدولة، 1998] في مناقشاته للسلطة والمقاومة أن الدولة والسلطة المنظمة الرسمية تنفشان نفسيهما من خلال النظام والشكلية ، وهو ما تُستخدم هذه المصطلحات غالباً للسيطرة على الأشخاص المتنقلين ومنعهم . وأخيراً ، كان للنظرية النسوية نصيبها العادل من البدو . على سبيل المثال ، احتفت روزي برايدوتي في كتابها "الرعايا الرحل" (1994) ، بل وأضفت عليه طابعاً رومانسياً ، خلافاً لأفضل نواياها ، كهوية مُحررة تنتقل بين الثقافات والأماكن واللغات في حالة دائمة من التشكل .

ثلاث هتافات للتنقل إذن ، غالباً ما يُنظر إلى التنقل لذاته أو كأسلوب حياة على أنه تهديد للحياة الطبيعية . إن حقيقة علاقات الملكية ، والانقسام بين المنزل والعمل والترفيه ، والقوانين واللوائح المتعلقة بالمكان ، تجعل من المحتم إلى حد ما أن تُزعج أشكال معينة من التنقل الأشخاص الذين استثمروا في تلك الثوابت . عومل المتشردون في أمريكا في ثمانينيات القرن التاسع عشر ، والعجر في أوروبا ، واليهود في جميع أنحاء العالم كأشخاص مكروهين بسبب تنقلهم الفعلي أو المزعوم . يُنظر إليهم على أنهم متنقلون بلا جذور . البدو ، والمتجولون ، والعبيد الهاربون ، والباعة المتجولون ، ومسافرو العصر الجديد ، جميعهم ، في وقت أو آخر ، أزعجوا السكان في وجودهم المتجذر . سعى وكلاء الدولة باستمرار إلى جعل المجتمع واضحاً من خلال توطين من لا جذور لهم أو تنظيم التنقل وتوجيهه إلى مسارات مقبولة .

وفقاً لـ ليزا مالكي ، هناك ميل في العالم الحديث إلى تحديد مواقع الأشخاص والهويات في مساحات محددة وداخل حدود محددة . والنتيجة الطبيعية لذلك هي التفكير في الأشخاص المتنقلين بطرق سلبية تماماً . وتضيف أن هناك طرق تفكير مرتبطة بهذا ، وهي أيضاً متجذرة ومحدودة . وتشير إلى هذا كونه ميتافيزيقياً مستقراً ، وهي ميتافيزيقياً مماثلة يسعى برايدوتي ودولوز وآخرون إلى إحالتها إلى التاريخ .

الفكر البدوي في عالم متحرك

علق إدوارد سعيد [في كتابه "الثقافة والإمبريالية"، ١٩٩٤] بأن التنقل والهجرة هما سمتا عصرنا . ويربط بعناية بين التجربة المميزة **للمنفي - المهاجر القسري** - والأفكار المتنقلة لمنظري ما بعد الحداثة . فمن جهة ، يُجادل بوجود قوى "الاحتجاز" الحداثيّة والرجعية - التعليم ، والقومية ، والمستشفيات ، والمصحات ، والجيش . ومن جهة أخرى ، هناك القوى المتجاوزة والرجعية . قوات متنقلة من اللاجئين ، والمهاجرين ، والمتجولين ، والمشردين ، والعمال الضيوف ، والمنفيين : فمن المؤكد أن من أسوأ سمات هذا العصر إنتاج المزيد من اللاجئين والمهاجرين والنازحين والمنفيين أكثر من أي وقت مضى في التاريخ ، ومعظمهم كمرافقين ، ومن المفارقات ، كأفكار لاحقة للصراعات الكبرى في حقبة ما بعد الاستعمار والإمبريالية .

وكما أنتج النضال من أجل الاستقلال دولاً وحدوداً جديدة ، فقد أنتج أيضاً متشردين رحلاً ، وبدواً ، ومتشردين ، غير مندمجين في هياكل السلطة المؤسسية الناشئة ، مرفوضين من النظام القائم بسبب عنادهم وتمردهم العنيد . بالإضافة إلى الهجرات الجماعية للأشخاص المتنقلين (سواءً قسرية أو طوعية) ، يتضمن عالم ما بعد الحداثة تجارب الاتصال والمواصلات على نطاق وسرعة غير مسبوقين حتى الآن - وهي الظاهرة التي يُطلق عليها ديفيد هارفي "**ضغط الزمان والمكان**" [في كتابه "حالة ما بعد الحداثة"، 1989]. يُنتج هذا التنقل المتزايد والترابط بين الأشياء مظاهر طبيعية مميزة للتنقل - مظاهر طبيعية تشمل مواقع مثل محطات خدمة الطرق السريعة ، ومحطات الحافلات ، والطرق السريعة ، والمطارات . بالنسبة لجغرافي متأثر بالظواهراتية مثل إدوارد ريلف ، لكانت هذه المواقع سُدّان بأنها "بلا مكان" - تفتقر إلى الجذور والأصالة . مكان "موجه بالكامل نحو الآخر" مليء بأشخاص من أماكن أخرى ، يتجهون إلى أماكن أخرى...

لكن الاحتفاء بالتنقل لا يُساعدنا على تشخيص الاختلاف . إنه يشترك مع علم المكان وفكرة الحركة المجردة في عجزه عن دراسة التنقل البشري ، بدءاً من الرحلة العادية إلى السوبر ماركت و وصولاً إلى أكثر الرحلات الكبرى شهرة . إنه يستبدل النفور والشك في التنقل باحتفاءً ورومانسيةً مفرطين في العمومية... أدلت جانيت وولف بتعليقاتٍ مماثلة ، مشيرةً إلى أن خطابات التنقل تميل إلى تجاهل إضفاء طابع جنسانيّ على الحركة . وتصرّ على أن الممارسات الفعلية للتنقل قد مالت إلى استبعاد النساء ، وأن هذا الاستبعاد ينتقل إلى السفر النظري : "... تكمن مشكلة مصطلحات مثل "بدوي" و"خرائط" و"سفر" في أنها عادةً ما لا تُحدّد مواقعها ، وبالتالي (وعمدًا) تُوحي بحركةٍ غير مُبرّرةٍ وغير محدودة - لأن... " الهدف الأساسي هو مقاومة الذات / المشاهدين / الذوات . لكن الإيحاء الناتج عن ذلك بحرية التنقل وتساويه هو في حد ذاته خداع ، لأننا لا نتمتع جميعاً بإمكانية الوصول إلى الطريق نفسها . ولهذا السبب ، يصبح تحليل إنتاج التنقل مفيداً وضرورياً في أن واحد .

إنتاج التنقل

فكّر في الطريقة التي أُخرجت بها مفاهيم أكثر محدودية ، مثل الفضاء والموقع ، من نطاق المُعطى والمطلق ، و وُضعت بثبات في عالم الأيديولوجيا ذي المعنى والسلطة . **الفضاء والمكان ليسا مُعطيات سابقة** ، **بل نتاجان اجتماعيان** . إنهما ليسا مجرد نتاجين ، بل لحظتان تأسيسيتان في إنتاج ما هو اجتماعي وثقافي وسياسي . يُنتج التنقل ، مثل الفضاء والمكان الاجتماعيين . التنقل بالنسبة للحركة هو ما هو المكان بالنسبة للمكان . يُنتج ويُعطى معنى ضمن علاقات السلطة . إذن ، لا يوجد تنقل خارج السلطة . الحراك ، على عكس الحركة ، مُقيّد بسياق . إنه كلمة تُشير إلى الحركة المُنتجة . ولأنه مُنتج ، ومُشترك مع الفضاء المُنتج ، فهو ليس مُرتبطاً بطبيعته بأي شكلٍ من أشكال الهيمنة أو المقاومة...

أصّر على أن التفكير في الحراك على أنه مُنتج هو التفكير فيه على أنه مُتمايز . بعض أشكال الحراك هي أفعال حرية ، وتجاوز ، ومقاومة في وجه سلطة الدولة التي تسعى إلى تقييد الحركة ، وضبط الحدود ، ورسم النظام في الفضاء . مع ذلك ، سيكون من الخطأ عد أن أشكال الحراك مُتجاوزة في جوهرها بأي شكلٍ من الأشكال . تُنتج أشكال حراك أخرى لدعم الدولة ، أو لدعم النظام الأبوي ، أو لدعم سلطة الشركات متعددة الجنسيات في عالم الرأسمالية المرنة المُعولم . اتخذ مانويل كاستيلز مؤخرًا نهجًا مُختلفًا نوعًا ما ، مُشيرًا إلى أن "مساحات التدفقات" هي المكان الذي غالبًا ما توجد فيه السلطة في مجتمع الشبكات ، قد تُشَلّ قدرة البعض على الحركة ، حركة الآخرين .

يقدم الجغرافي القانوني نيك بلوملي قصة [في كتابه "القانون والفضاء وجغرافيات السلطة"، 1994] توضح اختلافات الحركة التي غالبًا ما تصاحب الصراعات السياسية . في إضراب عمال المناجم البريطانيين عامي 1984 و 1985 ، كان هناك تمييز واضح بين عمال مناجم يوركشاير وجنوب ويلز وكينتون من جهة ، وعمال مناجم نوتنغهام شاير من جهة أخرى . فبينما أيد عمال المناجم في يوركشاير وجنوب ويلز وكينتون الإضراب الوطني ، واصل عمال مناجم نوتنغهام شاير العمل ، وشكلوا في النهاية نقابة منشقة غير مضرية . وقد أدى ذلك إلى مواجهة بين المجموعتين ، حيث أرسل عمال المناجم الأكثر تشددًا في الاتحاد الوطني لعمال المناجم (NUM) اعتصامات مفاجئة إلى نوتنغهام شاير لوقف العمل في مناجم نوتنغهام شاير . حظرت حكومة المحافظين الاعتصامات المتنقلة ، وحشدت الشرطة من مقاطعات في جميع أنحاء إنجلترا لوقفها . وطوّقت نوتنغهام شاير تقريبًا بحواجز طرق للشرطة لأشهر متواصلة ، وأوقف أي شخص بدا وكأنه عامل منجم متطرف وأعيد أدراجه .

يستكشف بلوملي اللغة التي استخدمها كلا الجانبين في الجدل القانوني الذي تلا ذلك . استندت الحكومة في معظم حجتها إلى ما أسمته الحق في العمل . وكما أوضح بلوملي ، فإن ما قصده لم يكن الحق في العمل ، بل الحق في الذهاب إلى مكان العمل . وكما قال المدعي العام : ...إن المبدأ الأساسي لقانوننا هو أن لكل منا الحق في أداء عمله اليومي دون تدخل من أي شخص آخر . كلُّ منا حرٌّ ، كفرد ، في الذهاب والإياب كما يشاء إلى مكان عمله... لا يحقّ للناس أن يشبكوا أذرعهم أو أن يمنعوا الوصول إلى المكان الذي يعتصمون فيه .

هناك رابطٌ واضحٌ بين العمل والتنقل والحقوق . وبالتالي ، يُمكن الدفاع عن التحرك ضدّ اعتصامات نقابة عمال المناجم (NUM) كوسيلةٍ لحماية حقّين : العمل والتنقل . ينبع جزءٌ من قوة هذا الخطاب من حقيقة أن حقّ التنقل متجدّدٌ بعمق في الفكر الليبرالي الغربي . لطالما تشابكت فكرة الحرية وفكرة التنقل . فمنذ عام ١٧٦٥ ، كتب أحد المُعلّقين أنّ الحرية الشخصية للأفراد "تكمن في القدرة على التنقل ، وتغيير الوضع ، أو نقل الشخص إلى أيّ مكانٍ قد يوجّهه ميله الخاص ؛ دون سجنٍ أو تقييد ، إلا بموجب القانون" . إنّ حقّ التنقل للبعض مُكرّسٌ في الميثاق الأعظم (Magna Carta) . وكان النائب العام وآخرون قد ناشدوا المحكمة لفترة طويلة كانت هناك مُثُلٌ راسخةٌ عند ربط العمل بالتنقل . والمفارقة ، والنقطة المهمة في ما نناقشه ، هي أن هذه اللغة استُخدمت لدعم الحواجز التي أدت إلى إيقاف المعتصمين المتهربين الذين كانوا يمارسون شكلاً مختلفًا تمامًا من الحركة .

ويُشير بلوملي إلى أن الفرق بين الحركتين يكمن في اختلاف علاقتهما بالسلطة والسيطرة . فقد عد أحد نوعي الحركة - رحلة العمل - منظمًا بشكل صحيح ، بينما عد الآخر ، حركة المعتصمين ، تهديدًا لشكل من أشكال القوة الاجتماعية التي تعتمد على مساحات منظمة ومحدودة . و وفقًا لبلوملي : "إنّ التنقل "البطولي" لمُكسر الإضراب يُعيد صياغة العالم الليبرالي للموظفين المتعاقدين فرديًا" . وبالتالي ، وبالنظر إلى التهديد

المفترض لمثل هذا الإجراء من جانب خط الاعتصام ، فإن حركة المعتصمين الثانويين ليست مشبوهة فحسب ، بل غير محمية أيضاً .

وكما تعتمد بعض أشكال الحركة على ثبات الآخرين ، فمن الممكن أن ترتبط إحدى أشكال الحركة ارتباطاً تكافلياً بأخرى ذات خصائص ثقافية واجتماعية مختلفة تماماً . مطار شانغي في سنغافورة مثال على ذلك . صالة المطار الخاصة بالمتسكع ما بعد الحداثي - ذلك اللامكان النموذجي الذي وصفه عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي مارك أوج ، عالم الحداثة الفائقة - هي في الواقع مساحة مسافر الأعمال المتميز : مسافر المغامرات الغربي المتجه إلى مكان أرخص ، أو الأكاديمي الحائر الذي يفكر في زيادة حركة العالم المترابط . ومع ذلك ، فإن مطار شانغي هو أيضاً مساحة للعمالة المهاجرة من شبه القارة الهندية التي استُخدمت لبناء المحطة الجديدة ، ثم طُلب منها المغادرة .

علاوة على ذلك ، فهي مساحة العاملين فيها - موظفو مكاتب تسجيل الوصول ، وموظفو تنظيف دورات المياه وتفرغ صناديق القمامة القادمون من المدينة في دورة تنقل يومية . المسافر المتميز أصلاً ، والعمال المهاجرون ، وعمال المطار ، جميعهم متنقلون . وبينما تُمكنهم هذه القدرة على التنقل من خلال بناء عقدة في شبكة ، فإن كل واحد منهم يفيض بأشكال مختلفة من الأهمية . إن الملاحظة العامة بأن العالم كمكان أكثر تنقلاً لا تُنصف هذا الثراء . يُعدّ مطار شانغي نقطة انتقال رئيسية للسياح الغربيين الذين يزورون آسيا . وكما جادلت سبنثيا إنلوي [في كتاب "الموز والشواطئ والقواعد: فهم نسوي"] في السياسة الدولية، 1989، "السياحة هي أيديولوجية بقدر ما هي حركة جسدية . إنها مجموعة من الأفكار حول الحياة الصناعية والبيروقراطية . إنها مجموعة من الافتراضات حول الرجولة والتعليم والمتعة" . وتجادل بأن السياحة متجذرة في تاريخ سياسي يشمل رحلات العمل والاستكشاف والواجب العسكري . ومن الواضح أن هذا التاريخ السياسي هو تاريخ اختبار الرجال والنساء بشكل مختلف . وقد امتد هذا الاختلاف في الخبرة إلى السياحة الدولية المعاصرة .

خذ الاقتصاد السياسي للسياحة على سبيل المثال . كما تشير إنلو، فإن تجربة السائح هي تجربة خدمة مضيفات الطيران وخدمات الغرف . والنساء هن من يتولين المهام الشاقة منخفضة الأجر في صناعة السياحة . وفي الحالة الأكثر تطرفاً - السياحة الجنسية - فإن النساء هن الوجهة حرفياً . في بانكوك ، يزيد عدد النساء عن عدد الرجال بنصف مليون امرأة ، ومع ذلك ، يفوق عدد السياح الذكور عدد السائحات الإناث بنسبة ثلاثة إلى واحد . معظم النساء اللواتي يبعن الجنس للرجال في بانكوك هنّ من يعانين من التنقل بطريقة مختلفة تماماً . تتغذى صناعة الجنس في بانكوك على هجرة النساء من المناطق الريفية حيث الأجور والظروف أسوأ . تنتقل العديد من البغايا التايلانديات دورياً من بلد إلى آخر ومرة أخرى ، مما يوفر لعائلتهن دخلاً إضافياً . يشير أحد المصادر إلى أنه من بين 50 بغايا تمت مقابلهن ، أرسلت 46 منهن ما يصل إلى نصف دخلهن إلى عائلات ريفية . بالإضافة إلى ذلك ، أفادت التقارير أن بانكوك أصبحت مركزاً للهجرة الدولية للنساء (وبعض الرجال) بحثاً عن عمل في تجارة الجنس . توفر ميانمار وروسيا ومقاطعة سيتشوان الصينية عمالة نسائية . من الواضح إذن أن النظر إلى السائح يفتح الباب أمام مجموعة كبيرة من الأسئلة حول المعنى والسلطة . حركة الناس ليست مجرد سرعة - الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب - بل هي مشبعة بمجموعة مترابطة من علاقات القوة والمعاني . يختلف تنقل السائح إلى جنوب شرق آسيا اختلافاً واضحاً عن تنقل المهاجرين من الريف إلى الحضر إلى بانكوك أو تنقلات "عمال الترفيه" الفلبينيين إلى اليابان .

إذا عدنا إلى قصة فريد إدواردز وفرانك دنكان ، فسنعلم على لمحة عن التنقلات التي تُنتج . قاعة المحكمة هي أحد المواقع القوية بشكل خاص حيث تُعطى حقيقة الحركة الخام معنى وتُدمج في علاقات القوة

. هذا لا يعني أن لم تُنتج هذه الرحلة تحديداً من سياقات أخرى - لا سيما سياق الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة في الوقت الذي أصبحت فيه صناعة الدفاع في كاليفورنيا عامل جذب رئيسي للعمالة المهاجرة . لا توجد حركة خالصة للانطلاق منها . لكن الجدل الدائر حول البرتقال ، وحافلات نيفادا ، والمُدانين ، ونواقل الأمراض ، كان جدلاً حول التشابه والاختلاف ، مما مكن أشكالاً معينة من التنقل من الاستمرار ، وجعل ، على الأقل لفترة من الوقت ، أنواعاً أخرى من التنقل مستحيلة أو خطيرة . إن السؤال عن كيفية إنتاج التنقل - مادياً ومن حيث "أفكار" التنقل - يعني طرح الأسئلة الآتية :

- من يتحرك ؟

- كيف يتحرك ؟

- كيف تصبح أشكال معينة من التنقل ذات معنى ؟

- ما هي الحركات الأخرى التي تُمكن أو تُقيد في هذه العملية ؟

- من المستفيد من هذه الحركة ؟

أسئلة كهذه يجب أن تتجاوز إما الجهل بالتنقل من جهة أو التعميمات الشاملة من جهة أخرى .